البناء
السنة السابعة / الاثنين / 30 تشرين الثاني 2015 / العدد 1945
Seventh year / Monday / 30 November 2015 / Issue No. 1945

الاستعصاء التركي

■ عامر نعيم الياس*

لن يحضر الرئيس التركي رجب طيب أردوغان قمة الاتحاد الأوروبي وتركيا في بروكسل وسيمثله فيها رئيس وزرائه أحمد داود أوغلو. فيما يستمر التهديد التركي المبطن ومحاولات الإعتذار من روسيا بعد فوات الأوان، ليضيف إلى التعنّت التركي بعداً آخر، يمكن تسميته بالاستعصاء الذي يواجه أوروبا القديمة وروسيا على حدّ سواء. فمن جهة الاتحاد الأوروبي ودوله الكبرى يمكن القول إن الحالة التركية بأتت مشكلة مزمنة للاتحاد الذي لم يعد يعرف مع من يتعامل في تركيا وماذا يريد الرئيس الإخواني الذي انقلب على أبسط مبادئ «الديمقراطية» الأوروبية منذ بدايات الخراب العربي عام 2010. فعدم حضور الرئيس التركي مؤتمر الاتحاد الأوروبي وتركيا يعني تجميد خطة التحرك الأوروبية مع أنقرة لمواجهة أزمة اللاجئين الذين أغرقت بهم تركيا أوروبا، وتحوّلوا إلى كابوس بعد هجمات باريس، يهدّد بضرب الهوية الوطنية الأوروبية ويضع الكيان الأوروبي في مواجهة غير محسوبة مع التيارات الشعبوية تحت ستارة اليمين واليسار التي بدأت بالسيطرة على المشهد الداخلي في غالبية دول الاتحاد، وإن لم تصل إلى السيطرة على المستوى السياسي الحكومي بعد. تلك الخطة التي تهدف إلى إبقاء أكثر من مليوني لاجئ على الأراضي التركية مقابل حزمة من المساعدات المالية وتخفيف القيود على حركة تنقل الأتراك إلى أوروبا، ما يعني بأي حال من الأحوال استبدال المهاجرين واللاجئين السوريين والعراقيين واللبنانيين بآخرين أتراك يعملون على تغيير الواقع الديمغرافي لمصلحة الحلم العثماني الذي يسيطر على فكر القادة الأتراك. هنا لا يمكن التغاضي عن اللهجة الساخرة التي يقارب بها سلطان الوهم التركي ردّ الفعل الأوروبي على مسألة اللاجئين، إذ يقول أردوغان «ذعروا من 300 ألف لاجئ بينما ترحّب تركيا بمليوني لاجئ»، هو يريد استكمال عملية الابتزاز عبر تعليق فزاعة اللاجئين موقتاً مقابل إعادة تعويم ملف المنطقة الآمنة في سورية، وفتح باب التفاوض حول عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي، هذه العضوية التي تبدو أبعد من أي وقت مضى عن الأتراك.

أما بالنسبة إلى موسكو، فإن الرئيس التركي الذي يحاول الاعتذار من موقع القوة، يريد التعامل بالسخرية ذاتها مع الكرملين الذي يبدو متجهاً نحو تصعيد تفرضه حقوق الأمة الروسية قبل الحديث عن الرد كردٍّ سياسي أو اقتصادي يفرضه التصرّف التركي الأرعن تجاه الاتفاقات بين موسكو وأنقرة في ما يخص التنسيق بين الجيشين الروسي والتركي في السماء السورية والتركية. وفي هذا السياق، لا تبدو الردود التركية على العقوبات الاقتصادية التي وقّع عليها الرئيس الروسي فلاديمير بوتين منذ يومين، سوى محاولة لذر الرماد في العيون والتهديد غير المباشر بتدفيع موسكو ثمن العقوبات على أنقرة كون الأخيرة قادرة على الرد بالمثل ولها مساهمتها التي لا تعوّض في الاقتصاد الروسي، خصوصاً في ضوء العقوبات الأميركية والأوروبية على روسيا نتيجة الأزمة الأوكرانية.

لا تتوقف الأمور بين موسكو وأنقرة عند هذا الحد فمعارك كسر العظم في سورية مستمرة ولا يبدو التركي ومن ورائه الخليجي في وارد التراجع قيد أنملة عن مقارعة التدخل الروسي المؤلم في سورية، والمعارك التي تجري في ريفي حلب واللاذقية الشماليين خير دليل على ذلك. فضلاً عن الإفشال التركي المتعمّد محاولات التقارب التي قادتها فرنسا بين موسكو والغرب في شأن تشكيل تحالف دولي واسع لمحاربة الإرهاب في سورية.

هو الاستعصاء التركي الذي يربك أوروبا ويضع روسيا في مواجهة أحمق في أنقرة لا يتوانى عن القيام بأي شيء للاستمرار في إحراق سورية، فالحالة التركية لا تشبه أحداً فأنت لا تعلم مع من تتعامل هل أنت في مواجهة دولة أم سلطة؟، هل تركيا بلد أوروبي أم آسيوي؟، هل هي دكتاتورية أم ديمقراطية؟، هل هي دولة إسلامية أم قومية أم علمانية؟

أسئلة تبقى من دون المطالبة من جانب المجتمع الدولي بإجابة واضحة، وهو ما يدفع الرئيس التركي أكثر فأكثر إلى التصعيد في مواجهة الجميع من دون استثناء، هي ورطة بالتأكيد لكنها تشمل كل من هو مضطر للتعامل مع تركيا في منطقة هي الأكثر سخونة في المشهد الدولي حالياً.

* كاتب ومترجم سوري

أيّ ورطة أوقعت تركيا فيها نفسها؟

لا تزال تداعيات إسقاط المقاتلة الروسية فوق الأراضي السورية من قبل تركيا منذ أيام، مسيطرة على المشهدين، السياسي والإعلامي. وبعد تقارير صحافية غربية عدّة سلّطت الأضواء على هذه التداعيات، بدأ الحديث عن الورطة التي وضعت تركيا فيها نفسها، خصوصاً أنها تواجه دولة كبرى لا تسكت عن حقّها أبداً.

وفي هذا السياق، نشرت صحيفة «ناشونال إنترست» الأميركية تقريراً أشارت فيه إلى التقدّم العسكري الروسي الواضح على تركيا. وجمعت الصحيفة قائمة للموارد العسكرية الروسية التي في حال اندلاع اشتباك محدود مع تركيا في الوضع السوري. فلن يكون لدى أنقرة أي شيء لتواجهها به. ووفقاً لكاتب المقال، فإن لدى روسيا مزايا عسكرية فريدة لامتلاكها أحدث التصميمات في مجال الطيران وبناء السفن والحرب الإلكترونية.

إلى ذلك، سلّطت صحيفة «واشنطن بوست» الأميركية الضوء على الإرهاب في أوروبا، مشيرةً إلى ما تفعله فرنسا في مالي. وكتبت الصحيفة تقول إنه بعد سنتين من طرد القوات الفرنسية قوات الجهاديين من شمال مالي، أثار الهجوم الأخير الذي استهدف أحد الفنادق الفخمة في مالي المخاوف من أن المتطرفين الإسلاميين يكسبون الأرض مرّة أخرى في هذا البلد المضطرب، على رغم عقد اتفاق جديد للسلام بين الجماعات المتمرّدة المحلية. ويأتي هذا بينما يشير مسؤولون في مالي والأمم المتحدة إلى اتفاق السلام بأنه علامة فارقة محتملة لإحلال السلام. العرب يهيمنون على الشمال، كما أنهم يبدون قلقاً من تصاعد وتيرة العنف مرة أخرى. وتصارع الحكومة المركزية الضعيفة مجموعة من التحدّيات: الفقر الراسخ، وتهريب المخدّرات، ومزيج من تزايد المنافسة، والتعاون بين الفصائل الإسلامية في منطقة غرب أفريقيا.

صحافة عبرية

ترجمة: غسان محمد

«إسرائيل» ليست ديمقراطية لأنها دولة احتلال

كتب روغل ألفر: دولة «إسرائيل» لم تكن دولة يهودية حتى نهاية أيلول 2015. ولا أفهم كيف يمكن الجدل في أمر كهذا. ففي المناطق التي هي تحت سيطرتها ومن ضمنها شرق القدس ويهودا والسامرة، «إسرائيل» هي دولة ثنائية القومية لأن شعبين يعيشان فيها. هذه حقيقة بسيطة. صحيح أن السيادة الرسمية لا تسري على يهودا والسامرة، لكن هذه المناطق تخضع للاحتلال «الإسرائيلي».

إذا كانت كلمة «احتلال» تزعجكم، فيمكن استبدالها بكلمة «سيطرة» من أجل النقاش ـ حرّية عمل الجيش «الإسرائيلي» في يهودا والسامرة هي الدليل على سيطرة «إسرائيل» على هذه المناطق. بشكل فعلي «إسرائيل» ليست دولة ثنائية القومية فقط بل هي دولة فصل عنصري أيضاً. لأنها تحرم الفلسطينيين الذين يعيشون في يهودا والسامرة من الحقوق الانسانية الأساسية. ومواطنو «إسرائيل» اليهود يعيشون حالة عمى مطلق، وهم يقومون بطمس هذه الحقيقة الأساسية – «إسرائيل» هي دولة ثنائية القومية وتفرض نظام الابرتهايد على القومية الفلسطينية التي تعيش في مناطق سيطرتها، ويستمرون بالنظر اليها على اعتبار أنها دولة يهودية ديمقراطية.

ليسوا وحدهم الذين يطمسون الحقائق، بل ايضاً يهود كثيرون في العالم. ويستمرون في التعاطي مع «إسرائيل» كدولة اليهود، أي دولتهم. غالبية مواطني «إسرائيل» اليهود، مثل غالبية اليهود في الشتات، ينكرون حقيقة أن السيطرة «الإسرائيلية» على المناطق ساهمت في اندثار الصهيونية. فقد كان هدف الصهيونية الوجود الآمن لدولة اليهود في «أرض إسرائيل». لكن في «أرض إسرائيل» لا دولة يهودية بل دولة ثنائية القومية. وهي أيضاً ليست ديمقراطية لأنه يسود فيها نظام فصل عنصري. أعتذر لأن هذا المقال يبدو وكأنه كُتب بلغة بسيطة لأناس بسطاء، لكنني أحاول تفسير حقائق على الارض للجمهور الذي لم يعد يرى هذه الحقائق.

إن هذه المحاولة تُسمّى في الشبكات الاجتماعية «استفزازاً»، في حين أنها ليست كذلك. لا أمر استفزازياً. الطريقة الوحيدة لإبقاء السيطرة «الإسرائيلية» على يهودا والسامرة، وفي الوقت نفسه البقاء دولة يهودية وديمقراطية، يعني اختفاء الفلسطينيين، التسبب في اختفائهم. فلو لم يكن فلسطينيين في يهودا والسامرة لكانت «إسرائيل» بالفعل دولة يهودية وديمقراطية.

لكن الحقيقة تقول إن هناك فلسطينيين في يهودا والسامرة، وهم لن يندثروا. هذه ايضاً حقائق بسيطة ينكرها اليهود في «إسرائيل» والعالم. إن محاولة الجدل معهم حول هذه الحقائق تسمّى «استفزازاً». من هنا، فإن الواقع في نظر اليهود في «إسرائيل» والعالم نوع من الاستفزاز. وعند العيش في كذبة فإن الواقع هو استفزاز.

إن الردّ على الاستفزاز يكون من خلال الغضب والعنف اللفظي والتهديد بالعنف الجسدي. ثمة محاولة لإسكات الاستفزازيين أو إخفائهم، الذين يصممون على عكس الواقع. وحقيقة أن من حقهم التعبير عن موقفهم دليل على وجود الديمقراطية «الإسرائيلية»، لكنهم يخشون التعبير عن مواقفهم. في «إسرائيل» أجواء عامة مخيفة ومهدِّدة، تشجع الاستفزازيين ـ الذين يعرضون الحقائق في نهاية المطاف ـ على الصمت أو مغادرة البلاد.

هذا هو الوضع، والفلسطينيون اليائسون يردّون عليه بالسكاكين، و«إسرائيل» تردّ بشكل انتقامي وفظ، واليهود في «إسرائيل» والعالم مقتنعون أن «إسرائيل» دولة يهودية وديمقراطية وينتظرها مستقبل مزدهر.

الحكم على سويديّ بتهمة التجسّس لحزب الله

أُدين يوم الخميس الماضي في «إسرائيل» حسن خليل خيزران، وهو مواطن سويدي من أصل لبناني، بتهمة نقل معلومات وإقامة علاقة مع عميل أجنبي. فحكم عليه بالسجن لمدة 18 شهرا.

يتضح من التفاصيل التي نُشرت أنه سافر عام 2009 برفقة زوجته وأولاده إلى لبنان، حيث اقترحت عليه هناك مقابلة جهات من حزب الله فاستجاب للطلب. لقد تلقى شرحاً خلال لقاءاته مع جهات تابعة للمنظمة مفاده أن المنظمة تطمح إلى الحصول على مساعدة مواطنين أوروبيين قادرين على الدخول إلى «إسرائيل» وتزويد المنظمة بمعلومات استخباراتية، وهو قادر على القيام بذلك بفضل جنسيته السويدية.

ألقي القبض عليه قبل أشهر عدّة، في حزيران 2015، في مطار «بن غوريون» عند دخوله إلى «إسرائيل»، بعد وجود شبهات أنه على صلة مع جهات من حزب الله.

قام خيزران بزيارة لبنان مرة أخرى بين عامَي 2011 و2013، وحتى أنه تلقى توجيهات لتجنيد «إسرائيليين» ذوي علاقات بأشخاص في مناصب مركزية في البلاد وأيضاً لجمع معلومات عن مطار «بن غوريون» الدولي.

لنتحدَّث معهم

كتب يهوشع: منذ بداية انتفاضة السكاكين، وقف رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو مرّات عدّة أمام الميكرفون: شجب، غضب، هدّد بخطوات ردّ ووعد بأن قوات الأمن ستتغلب على الهجمة. ولكن أمراً واحداً لم يفعله: لم يتوجّه إلى الشباب الفلسطينيين بحديث إنسانيّ مباشر، حديث أمل، في محاولة لوقف أعمال القتل والإشارة إليهم وإلينا بأن هناك إمكانية لمستقبل أفضل.

في تاريخ الصهيونية، منذ بدايتها، حرص زعماء الحاضرة اليهودية، وبعد ذلك أيضاً زعماء دولة «إسرائيل»، على التوجه إلى الدول العربية، وإلى الفلسطينيين أيضاً من خلف زعمائهم، بدعوة دائمة إلى السلام والتعايش. وحتى في الأيام الأكثر ظلامية، عندما رفضت الدول العربية والفلسطينيون وجودنا رفضاً باتاً وقاتلونا حرب إبادة، لم ييأس زعماء «إسرائيل» من التوجه إلى أعدائنا الأكثر تصلباً وتطرّفاً مثل باقتراح الحوار، الحل الوسط، في حديث سلميّ صادق لم يكن مجرّد ضريبة لفظية.

من اللحظة التي بدأ فيها الوجود الصهيوني في بلاد «إسرائيل» كان واضحاً لليهود أنهم لن يتمكنوا من هزيمة أعدائهم، وانه حتى الهزائم النكراء التي سيلحقونها بهم ستكون موقتة وجزئية فقط، وآجلاً أم عاجلاً سيكونون ملزمين ببذل جهود كبيرة كي يسمحوا للعرب والفلسطينيين بالاعتراف بشرعية الوجود «الإسرائيلي»، إلى جانبهم لا بدلاً عنهم. هكذا، بصعوبة جمة، تحققت شرعية رسمية معينة من مصر ومن الاردن بعد التوقيع على معاهدتَي السلام، ولكن القضية الفلسطينية بقيت العائق الأساس.

لا أريد أن أكرّر أموراً معروفة، ولكن لا شك في أنه حصل أمر جديد وخطير في انتفاضة السكاكين الخاصة والانتحارية التي تقع الآن. عنصران جديدان خطيران للغاية هنا: هذه مقاومة خاصة وعفوية لا تحتاج إلى وسائل متطوّرة كي تنفّذ مبتغاها، مدى إصابتها واسع للغاية ـ من مفترق «غوش عتصيون» وحتى «رمات غان» أو «هرتزيليا» ـ وهي لا ترتبط بتنظيم يمكن ملاحقته وتحييده.

THE NATIONAL INTEREST

«ناشونال إنترست»: لماذا تخشى أنقرة أسلحة روسيا الفتاكة؟

جمعت صحيفة «ناشونال إنترست» الأميركية قائمة للموارد العسكرية الروسية التي في حال اندلاع اشتباك محدود مع تركيا في الوضع السوري فلن يكون لدى أنقرة أي شيء لتواجهها به.

ووفقاً لكاتب المقال، فإن لدى روسيا مزايا عسكرية فريدة لامتلاكها أحدث التصميمات في مجال الطيران وبناء السفن والحرب الإلكترونية.

وتحجز المقاتلة القاذفة «سو – 34» متعددة المهام المركز الأول في قائمة أكثر الأسلحة رعباً لدى القوات المسلحة الروسية، فهي مجهزة بأحدث أنظمة التحكم في إطلاق النار ومزوّدة برادار يحتوي هوائيا شبكياً حديثاً ذا مدى اكتشاف بعيد، وبنظام تشويش إذاعي إلكتروني، وبصواريخ موجهة متوسطة المدى.

وتصف المجلة المقاتلة «سو – 34» بالخصم القاتل، ولفتت إلى أنها تتفوق في بعض هذه المواصفات على نظيرتها التركية «أف 16».

وفي المركز الثاني تأتي منظومة الحرب الإلكترونية الروسية «كراسوخا 4» الحديثة ذات النطاق العريض والواسع، الأمر الذي يسمح لها بالتعامل مع محطات الرادار الأرضية والمحمولة جوّاً والأقمار الصناعية ذات المدار المنخفض.

وتستطيع «كراسوخ4–» إرسال إشارات تشويش قادرة على إبطال قدرة أي رادار من رادارات العدوّ، وتستطيع هذه المنظومات اكتشاف الأهداف الجوية على بعد 300 كيلومتر وإبطال عمل الرادارات في الطائرات المعادية، ومنعها من اكتشاف الأهداف في المنطقة المحمية.

وبالمقارنة مع نظام التشويش التركي للأهداف الأرضية «KORAL»، تتفوق المنظمة «كراسوخا 4» عليه في لمجالات.

ويأتي في المركز الثالث الطراد «موسكو» المجهز بمنظومة دفاع صاروخية «فورت» المشابهة لـ«أس 300»، والذي وصفته المجلة بـ«القلعة العائمة».

أما في المركز الرابع فتأتي القوات الخاصة الروسية التي لا تقهر، والتي كما يكتب المؤلف أن مقاتلي النخبة الروسية يشكلون الخطر الأكبر على تركيا.

Telegraph

«تلغراف»: تصويت البرلمان البريطاني حول سورية غير مؤكد

قال وزير الدفاع البريطاني مايكل فالون إن بريطانيا ليست متأكدة من إجراء تصويت في البرلمان في شأن القيام بعمل عسكري ضدّ تنظيم «داعش» في سورية، لأن الأمر سيصبح صعباً إذا أمر جيريمي كوربين زعيم حزب العمال المعارض أعضاء حزبه في البرلمان بالاعتراض على ذلك.

وقال فالون في مقابلة نشرت في صحيفة «تلغراف» البريطانية إنه يأمل أن يدرس النواب من الأحزاب كلها الحجج مع انقسام حزب العمال بشدّة في شأن هذه القضية.

ويريد كوربين أن تصوّت كتلته البرلمانية ضدّ شنّ غارات جوّية. ولكن كثيرين من نواب حزبه في البرلمان يطالبون بتصويت حرّ بدلاً من تصويت يتم فيه توجيههم للاعتراض على شنّ الغارات.

وبغالبية بسيطة، يريد رئيس الوزراء المحافظ ديفيد كاميرون أن يؤيد أعضاء البرلمان من خارج حزبه توسيع الغارات الجوّية لضرب تنظيم «داعش» في سورية. وتشن بريطانيا بالفعل غارات جوّية تستهدف التنظيم في العراق.

واكتسبت حملة كاميرون للحصول على تأييد في البرلمان قوة جديدة بعد الهجمات التي وقعت في باريس في 13 تشرين الثاني وقتل فيها 130 شخصاً. وأعلن تنظيم «داعش» مسؤوليته عن الهجمات.

وسُئل فالون عمّا إذا كان من المؤكد إجراء تصويت في شأن القيام بعمليات في سورية فقال: «لا. نحن ملتزمون بتحقيق إجماع ومعرفة ما إذا كانت هناك غالبية في هذا الأمر».

وأضاف أنه إذا أمر كوربين كتلته البرلمانية بالتصويت ضدّ القيام بعمل في سورية فإن ذلك سيجعل الإمر بالتأكيد أصعب.

وخسر كاميرون تصويتاً في البرلمان عام 2013 في شأن شنّ غارات جوّية ضدّ القوات الموالية للرئيس السوري بشار الأسد. وفي هذه المناسبة لم يسمح حزب العمال لنوابه بالتصويت بشكل حرّ، وأمرهم بالتصويت ضدّ الحكومة.

The Washington Post

«واشنطن بوست»: لماذا لم تنهِ حرب فرنسا في مالي عنف المتطرفين؟

كتبت صحيفة «واشنطن بوست» الأميركية: بعد سنتين من طرد القوات الفرنسية قوات الجهاديين من شمال مالي، أثار الهجوم الأخير الذي استهدف أحد الفنادق الفخمة في مالي المخاوف من أن المتطرفين الإسلاميين يكسبون الأرض مرّة أخرى في هذا البلد المضطرب، على رغم عقد اتفاق جديد للسلام بين الجماعات المتمرّدة المحلية.

يأتي هذا بينما يشير مسؤولون في مالي والأمم المتحدة إلى اتفاق السلام بأنه علامة فارقة محتملة لإحلال السلام. العرب يهيمنون على الشمال، كما أنهم يبدون قلقاً من تصاعد وتيرة العنف مرة أخرى. وتصارع الحكومة المركزية الضعيفة مجموعة من التحدّيات: الفقر الراسخ، وتهريب المخدّرات، ومزيج من تزايد المنافسة، والتعاون بين الفصائل الإسلامية في منطقة غرب أفريقيا.

يقول بيتر فام، مدير مركز أفريقيا في المجلس الأطلسي في واشنطن: «ما تزال الأوضاع اليوم في مالي هشة كما كانت قبل انقلاب عام 2012»، مشيراً إلى الاستيلاء العسكري على السلطة الذي وقع على إثر استيلاء التمرد في الشمال على مقاليد الأمور. فرنسا تدخلت في السنة التالية، بعد أن استولى المقاتلون الإسلاميون على جزء كبير من الأراضي.

وأضاف أن «الفرنسيين ربما حاولوا الحؤول دون استيلاء الإسلاميين على السلطة، ولكن لا يمكن إعادة بناء دولة ضعيفة في غضون سنتين».

قلة من الناس يتوقعون أن هذه الأمة التي يبلغ تعداد سكانها 17 مليون نسمة سوف تصبح موطئ قدم للإسلاميين مرة أخرى. ولكن يشعر كلٌ من المراقبين الأجانب والماليين بالقلق من أن الجماعات المتطرفة الموجودة في البلدان المحيطة لم تزل تثير اضطراباً من خلال استغلال الاستياء المحلي، وهذا الزخم من الهجمات الإرهابية الأخيرة في باريس وغيرها.

وقد أكدت اثنتان من الجماعات الجهادية مسؤوليتها عن الهجوم الذي وقع الأسبوع الماضي في فندق «راديسون بلو»، الذي خلّف 20 قتيلاً على الأقل في العاصمة الصاخبة، على بعد مئات الأميال من المنطقة الصحراوية الشاسعة التي تعمل فيها الميليشيات الإسلامية بشكل طبيعي.

يختلف الخبراء على الدافع المحتمل، مع إصرار مسؤولي الأمم المتحدة على أن الهجوم كان محاولة لإفشال محادثات السلام وغيرها، ما يدل على أنه كان جزء من التنافس الجديد بين الجماعات الموالية لتنظيم «القاعدة»، والجماعات الموالية لتنظيم «داعش» في المنطقة.

هناك أيضاً آراء متضاربة حول أفضل طريقة لاحتواء العودة المحتملة للتطرف الإسلامي، بعد سنتين من حكم حكومة الرئيس إبراهيم أبو بكر كيتا، التي توصف على نطاق واسع بأنها ديمقراطية، ولكن فاسدة. البعض يتطلّعون إلى الجيش المالي، الذي يتألف من ثمانية آلاف عضو لفرض الأمن، على رغم أنه بحاجة ماسة إلى الإصلاح والتدريب، فضلاً عن المعدّات والتمويل.

ويقول آخرون: إن الحل يكمن في سرعة تحقيق التنمية والخدمات وفرص العمل في الشمال؛ معتبرين ذلك بأنه الطريقة الوحيدة لمنع أعداد كبيرة من العاطلين عن العمل من الشبان المسلمين، وكذلك المتمردين السابقين من مختلف الجماعات الانفصالية القبلية، من تجنيدهم من قبل الجماعات الجهادية الممولة جيداً.

يقول المنجي حمدي، الممثل الخاص للأمم المتحدة في مالي: «إنه لإنجاز عظيم أن تتحدث المجموعات المتقاتلة بصوت واحد، ولكننا بحاجة إلى تحقيق مكاسب السلام – المياه والكهرباء والطرق والمدارس – حتى يرى السكان أن السلام أحدث فرقاً في حياتهم»، وأضاف: «هذا هو الدافع الذي من شأنه أن يبقي الناس متمسِّكين بالسلام».

تعتمد مالي بشكل كبير على المجتمع الدولي في ما يتعلق بالأمن والاقتصاد، تتمركز قوة حفظ السلام الدولية مع أكثر من 10 آلاف جندي هناك، وتتمركز قوة فرنسية أصغر لمكافحة الإرهاب منذ عام 2013. وتأتي كميات كبيرة من مساعدات التنمية من الولايات المتحدة وفرنسا وبلدان أخرى. ويقول بعض النقاد: إن التمويل يتم التفريط فيه عن طريق الرشوة، ولكن حمدي وآخرين يرون أن هناك حاجة إلى أكثر من ذلك لتعزيز دور الدولة في مناطق النزاع.

حتى الآن، يُنظر إلى مالي، إلى حد كبير، باعتبارها تعاني من افتراس الجماعات المتطرفة، التي نشأت في الدول المجاورة، احتشدت الميليشيات الليبية في شمال مالي، بعد الإطاحة بمعمر القذافي في عام 2011، وشكل الزعيم الجهادي الجزائري سيئ السمعة مختار بلمختار جماعة المرابطين، التي يعتقد معظم الخبراء أنها التي قامت بالتخطيط لهجوم فندق «راديسون بلو» في 20 تشرين الثاني.

في الأشهر الأخيرة، كما يقول الخبراء، تغيرت الخريطة الإقليمية للتنظيمات الجهادية. برزت على الأقل مجموعة واحدة جديدة في مالي، جبهة تحرير ماسينا. إنها واحدة من المجموعات التي ادّعت أنها نفذت هجوم الفندق. وبينما بدأ تنظيم «القاعدة» يتوارى أمام الصعود المتنامي لتنظيم «داعش»، غيّرت الجماعات الجهادية الصغيرة في المنطقة من تحالفاتها وولاءاتها مع جانب واحد أو آخر.

وقال عدد من المسؤولين والخبراء الدوليين: إن ما سيحدث في مالي في الأشهر المقبلة يمكن أن يعزّز الاتجاهات الأكثر تطرفاً في المنطقة، يقول الممثل الخاص بالأمم المتحدة في مالي: «مالي في وسط الساحة الآن، وهي بلد ضخم يمتلك حدوداً مع سبعة آخرين، ويمكنها أن تؤثر على كل منها». وأضاف: «يتعين على المجتمع الدولي اتخاذ موقف أكثر جدية، إذا فقدنا مالي، سيُغيِّر هذا عقلية المنطقة، ثم سيبدأ البرابرة المتعطشون للدماء في مهاجمة كل مكان».

لدى مالي، المستعمرة الفرنسية السابقة، التي تبلغ نسبة المسلمين 95 في المئة من سكانها، تقاليد من القيم الإسلامية المعتدلة المختلطة مع النفوذ المسيحي، ولكن الفساد الحكومي والإهمال جعلا عدداً من الماليين ينظرون بمزيد من القلق إلى السياسة العلمانية، وفق ما قاله الخبراء.

يقول آدم تيام، وهو كاتب عمود في صحيفة «لو ريبابليكان»: «لدينا دولة علمانية ودستور، ولكن الناس يشعرون بالاستياء من سوء الإدارة والفساد». وتابع: «لماذا لدينا تنظيمات جهادية؟ لأننا نحاول بناء دولة حديثة دون موافقة الشعب. إذا لم يكن هناك المزيد من اليقظة الدولية على نظام الدولة الفاسد، فسنرى المزيد من التفجيرات الانتحارية».

وهناك مشكلة منفصلة أصبحت أيضاً متشابكة مع العنف والتطرف الديني في مالي، وهي تجارة المخدرات المزدهرة. كل شهر، تتدفق الملايين من الدولارات في الكوكايين والحشيش والمخدرات الأخرى، التي تصل إلى مالي من المنتجين العالميين، في أماكن، مثل: كولومبيا وجنوب شرق آسيا، ويتم تهريبها إلى شمال الجزائر وخارجها. وتشمل التجارة الجماعات المتمردة المسلحة، وكذلك الميليشيات الجهادية، والتي تستخدم الأرباح للدفع للمقاتلين، وشراء الأسلحة.

تقرير

«داعش»... التهديد الذي يصعب تدميره

تداعت الدول الأوروبية، في أعقاب هجمات باريس وإسقاط طائرة الركاب الروسية فوق شبه جزيرة سيناء المصرية، إلى بذل جهود مكثفة لمواجهة تنظيم «داعش» الذي تبنى هذه الهجمات، والذي صار يشكل تهديداً خطيراً على العالم.

هذه هي الأبعاد التي تناولت من خلالها صحف بريطانية وأميركية القوة المتنامية لتنظيم «داعش» واستراتيجيته الجديدة المتمثلة في شنّه هجمات خارجية ضدّ أهداف في أوروبا، وتهديده بشنّ هجمات ضدّ الولايات المتحدة وروسيا وشتى أنحاء العالم.

صحيفة «إندبندنت» البريطانية نشرت مقالاً تحليلياً مطوّلاً للكاتب باتريك كوكبيرن قال فيه إن رئيس الوزراء البريطاني ديفيد كاميرون عزم على مواجهة تنظيم «داعش» في سورية، إنما من دون الخطط الواقعية اللازمة لهذه المواجهة الخطيرة.

وأوضح أنه على رغم كلّ الخطابات الغاضبة التي أعقبت هجمات باريس، فلا يبدو أن تنظيم «داعش» يواجه ضغوطاً دولية بدرجة لا يمكنه فيها الصمود أمامها، وأضاف أن كاميرون لم يشرح لنا عن إمكانية انتصار بريطانيا في هذه الحرب ضدّ تنظيم «داعش».

وقال الكاتب إن قادة العالم يحاولون منذ 18 شهراً إضعاف قوة تنظيم «داعش» ونفوذه السياسي، ولكن من دون جدوى، وذلك بعد سيطرته على مدينة الموصل العراقية. وأضاف أن كاميرون يقول إن بريطانيا تسعى مع الولايات المتحدة ودول أخرى إلى محاولة إضعاف قدرات تنظيم «داعش»، وذلك للدرجة التي يمكن فيها للجيش العراقي حماية البلاد ويمكن للمعارضة السورية حماية الأراضي الواقعة تحت سيطرتها.

وأضاف أنّ الجيش العراقي منهار من الناحية المعنوية ويواجه صعوبات في العثور على مجندين جدد، وذلك لأن القوات العراقية سبق أن تقهقرت وانهزمت أمام مقاتلي تنظيم «داعش» مرّات عدّة متكرّرة.

وأشار كوكبيرن إلى أن تنظيم «داعش» لن ينهزم أمام التحالف الدولي، وأن اعتماد هذا التحالف على حلفاء محليين في كل من سورية والعراق يشبه اعتماد التحالف الدولي الذي تشكل إبان الحرب على أفغانستان وغزو العراق. وأوضح أنه لم يكن في الدولتين من يساعد قوات التحالف الدولي بشكل كبير.

وقال كذلك إن تنظيم «داعش» يستخدم استراتيجية جديدة تتمثل في شنه هجمات خارجية، وقد يستهدف المواطنين البريطانيين إذا ما شاركت لندن في هذا التحالف ضدّ تنظيم «داعش» في سورية.

وأضاف أن شعوب الشرق الأوسط لا تزال تنظر إلى بريطانيا على أنها قوة عظمى، وأنها بالمشاركة في هذه الحرب لن تضيف شيئاً.

وأضاف الكاتب أن الحرب المستعرة في سورية منذ نحو خمس سنوات كارثية خطيرة، وأن الأوضاع فيها معقدة، وأعرب عن الخشية أن يقود كاميرون بريطانيا للحرب في هذه المنطقة المضطربة، ويتركها تنزلق عميقاً في المستنقع السوري.

من جانب آخر، نشرت صحيفة «أوزرفر» البريطانية مقالاً لنومي باركاكوف الذي أشار فيه إلى الجهود الدولية الرامية لمواجهة تنظيم «داعش». وحذّر الكاتب أنه يخشى من قيام تنظيم «داعش» باستخدام الأسلحة الكيماوية في شن هجمات ضد أوروبا.

وأضاف أنه ينبغي للمعنيين إخبار الشعوب بهذه المخاطر وكيفية مواجهتها، وقال إن بريطانيا يجب أن تأخذ بالحسبان هذه المخاطر الكامنة وراء إمكانية قيام تنظيم «داعش» بشن هجمات كيماوية أو بأسلحة غير تقليدية أخرى.

كما أشارت صحيفة «ديلي ميل» البريطانية إلى أن تنظيم «داعش» يُخضع مجنديه الجدد لتدريبات قاسية معقدةً لتعويدهم على التحمّل وكي يصبحوا مقاتلين أشداء. وقالت إن تنظيم «داعش» نشر شريط فيديو مدّته 14 دقيقة يعرض فيه لهذه التدريبات المعقدة، والتي يهدف من ورائها إلى معرفة مدى قدرة المجندين الجدد على تحمل الصعاب.

وفي السياق ذاته، نشرت مجلة «نيوزويك» الأميركية مقالاً للكاتب روبرت ريتش قال فيه إنه ينبغي على الولايات المتحدة أخذ بعض الأمور الحساسة في الحسبان، وذلك إذا أرادت المشاركة الفعلية في مواجهة تنظيم «داعش»، ومن بينها ضرورة تشارُك جميع الأميركيين بعبء الحرب وتغطية نفقات الحرب عن طريق فرض ضرائب على الأغنياء.

وعلى صعيد متصل، أشارت صحيفة «كريستيان ساينس مونيتور» الأميركية إلى أن تنظيم «داعش» صار يشكل تهديداً خطيراً على المستوى الدولي، وأوضحت بافتتاحيتها أن تهديدات تنظيم «داعش» لم تعد محصورة ضمن المناطق التي يسيطر عليها في كل من سورية والعراق.

ودعت الصحيفة إلى ضرورة مواجهة خطر تنظيم «داعش»، وذلك عن طريق إيجاد حل للأزمة السورية ومن خلال معالجة الأزمات التي تواجها الحكومة العراقية المضطربة.